

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1999/6
1 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة

١٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام*

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١ - ٣	أولا - مقدمة
٣	٤ - ١٤	ثانيا - نظرة عامة على التقدم المحرز واتجاهات المساعدة الخارجية
٣	٤ - ٩	ألف - التقدم المحرز
٦	١٠ - ١٤	باء - اتجاهات المساعدة الخارجية
٧	١٥ - ٢٠	ثالثا - المشاكل والعوائق التي اعترضت عملية التنفيذ

* يستعرض التقرير حالة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهو محصلة مشاورات وتبادل للمعلومات بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية. ويفيد التقرير من النتائج التي انتهت إليها أربعة اجتماعات إقليمية هي: الاجتماع الوزاري للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي المعقود في الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛ والاجتماع الوزاري للدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية المعقود في الفترة من ٧ إلى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨؛ واجتماع المائدة المستديرة الوزاري لجزر المحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة المعقود في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛ والاجتماع الوزاري للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي والبحر المتوسط والمحيط الأطلسي المعقود في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
١٠	٣٦ - ٢١ رابعا - نظرة إلى المستقبل
١٠	٢٤ - ٢١ ألف - الشواغل والمشاكل المستجدة الرئيسية للتنمية المستدامة
١١	٣٢ - ٢٥ باء - مسائل رئيسية أخرى ذات اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية
١٣	٣٥ - ٣٣ جيم - الأولويات القطاعية والشاملة لعدة قطاعات
١٤	٣٦ دال - اقتراحات تتعلق ببرنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٠

المرفقات

١٦	أمثلة توضيحية مختارة للمبادرات الهامة التي قامت بها الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي	الأول
٢١	أولويات العمل المستقبلي التي حددتها الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد الإقليمي	الثاني

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة المعقودة في عام ١٩٩٧، أن تعقد دورة استثنائية لمدة يومين تلي مباشرة دورتها الرابعة والخمسين في عام ١٩٩٩، لإجراء استعراض وتقييم وافيين وشاملين لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (القرار د-١٩/٢، المرفق). وقررت الجمعية العامة أيضا أن تطلب إلى لجنة التنمية المستدامة أن تجري في دورتها السابعة استعراضا شاملا لبرنامج العمل^(١)، في سياق الاستعداد لانعقاد الدورة الاستثنائية. ثم أكدت من جديد في دورتها الثالثة والخمسين الأهمية التي توليها للدورة الاستثنائية ولعمليتها التحضيرية. وقد أعد هذا التقرير لتسهيل الاستعراض الذي تجريه اللجنة.

٢ - ويتألف التقرير من ثلاثة فروع. يتضمن الفرع الثاني تقييما عاما للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، ويحدد الخطوط العامة لآخر الاتجاهات المتعلقة بتدفقات الموارد الخارجية الداعمة لجهود الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ البرنامج. ويسرد الفرع الثالث المعوقات التي تعترض عملية التنفيذ. أما الفرع الرابع فيلقي الضوء على بعض المشاكل والمسائل الناشئة التي تنطوي على أهمية خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وي طرح قضايا ذات أولوية ترى هذه الدول أنها تتطلب اتخاذ إجراءات في المستقبل عن طريق اجتماعات الخبراء والاجتماعات الوزارية الإقليمية ودون الإقليمية، ويقدم بعض التوصيات من أجل برنامج عمل اللجنة للسنوات الخمس المقبلة.

٣ - ويستكمل التقرير بست عشرة إضافة، يركز كل منها على أحد المواضيع الرئيسية في برنامج العمل. وتمثل الإضافات استكمالات لتقارير قدمت إلى اللجنة في أوقات سابقة. وبغية تكوين صورة شاملة للتقدم المحرز على الصعيدين القطاعي والشامل للقطاعات، وفي مختلف القضايا القطاعية والشاملة للقطاعات، وللمعوقات التي تعترض القطاعات المحددة والإجراءات المطلوبة اتخاذها، يتعين قراءة التقرير مشفوعا بهذه الإضافات.

ثانيا - نظرة عامة على التقدم المحرز واتجاهات المساعدة الخارجية

ألف - التقدم المحرز

٤ - ثمة الكثير الذي لا يزال يتعين عمله لبلوغ أهداف برنامج العمل. ومع ذلك، فإن جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية شهدت خلال السنوات الخمس المنقضية منذ انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بربادوس في ١٩٩٤، جهودا كبيرة على الصعيدين الوطني والإقليمي معززة بالدعم الدولي، نجم عنها إحراز تقدم ملحوظ على صعيد التنفيذ. وحتى الآن، اتجه معظم هذا الجهد إلى التركيز على فهم الدور الحيوي للإدارة البيئية السليمة في كفاءة استدامة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية؛ ومواكبة القضايا البيئية العديدة التي تتطلب التعامل معها؛ وزيادة التوعية العامة بأهمية حماية الأصول البيئية؛ واستكشاف الاستراتيجيات والسياسات والتدابير اللازمة لإدماج الأبعاد البيئية في التخطيط الاجتماعي - الاقتصادي وفي عمليات التنمية. ولتحقيق هذه الغايات، عُدَّ عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل واجتماعات الخبراء والمؤتمرات والاجتماعات الوزارية الإقليمية ودون الإقليمية.

وتداول بعض هذه الاجتماعات بشأن المفاهيم والقضايا العامة للتنمية المستدامة؛ بينما اتجه بعضها الآخر إلى استطلاع القضايا القطاعية ودون القطاعية. ونتج عن هذه الأنشطة كم كبير من الأدبيات، كما أسهمت بصورة بالغة التأثير في تعزيز فهم قضايا التنمية المستدامة وزيادة مستوى الوعي البيئي في جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأسهمت هذه الأنشطة أيضاً، وإن كان بدرجة أقل حتى الآن، في التسليم بضرورة إقامة شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني من أجل تحديد المعايير، وإعداد خطط العمل الإنمائية وصياغة السياسات العامة.

٥ - ورغم أن العملية التداولية لا تزال جارية، إلا أن الإدراك المتزايد لأثر حماية البيئة على استدامة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة أسفر عن اتخاذ إجراءات ملموسة في الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل البدء في تنفيذ برنامج العمل. وتتفاوت من دولة لأخرى في مجموع هذه الدول مقادير الموارد الملتزم بها والجهود السياسية المبذولة لتنفيذ البرنامج، إلا أنها تمكنت على وجه العموم من تحقيق مكاسب ملحوظة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٦ - فعلى الصعيد الوطني اتخذت الدول الجزرية الصغيرة النامية خطوات في سبيل تحقيق التالي: (أ) صياغة استراتيجيات بيئية وطنية واستراتيجيات قطاعية وخطط عمل؛ (ب) إجراء إصلاحات تشريعية لاستيفاء المعايير البيئية المستصوبة؛ (ج) إصلاح السياسات ووضع قواعد تنظيمية أو تنقيحها بهدف إدخال تغييرات سلوكية؛ (د) إنشاء مؤسسات - وزارات ومجالس إنمائية ووحدات بيئية وما إليها - من أجل التخطيط القومي وصنع السياسات، تكون مسؤولة عن الإدارة البيئية.

٧ - وبدأت الإصلاحات الوطنية المنفذة في المجالات المؤسسية ومجالات التخطيط والسياسات العامة التي أدخلت بعد مناقشات مستفيضة تؤدي نتائج ملموسة في مجال البيئة. إلا أنه لا يمكن في الوقت الحاضر توثيق هذه النتائج بصورة شاملة أو معقولة لأسباب عديدة أهمها: أن تنفيذها بدأ توا ولم تتضح آثارها تماماً حتى الآن على المؤشرات البيئية؛ وأن البيانات المتعلقة بالإجراءات القطاعية ودون القطاعية والآثار التي ترتبت عليها لا تزال مجزأة؛ وأن التنفيذ يغطي نطاقاً واسعاً وينتشر في عدد من القطاعات وفقاً للأولويات الوطنية ومدى توفر الموارد؛ وأن بيانات خط الأساس للدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن المؤشرات البيئية الأساسية لا تزال غير موجودة، مما يجعل تقييم التقدم، أو عدمه، عملية عسيرة. أما المعطيات غير المباشرة التي تتسم بدورها بطابع مبدئي، فتتمثل في أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتجه بشكل متزايد، كل بالمعدل الذي يناسب ظروفها إلى استعمال مجموعة مختلفة من الأدوات الاقتصادية والبيئية مثل نظام تقييم الأثر البيئي ونظام المعلومات الجغرافية، وتقوم بتعزيز الأنظمة وإدخال إصلاحات ذات صلة في مجال السياسات وتنفيذ مشاريع ذات أولوية على الصعيدين القطاعي ودون القطاعي للحيلولة دون حدوث آثار سلبية في البيئة. ويعطي المرفق الأول - ألف بعض النماذج التوضيحية للمبادرات التي اتخذتها الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد الوطني.

٨ - وعلى الصعيد الإقليمي، بذلت في جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية جهود لتعزيز المؤسسات الإقليمية القائمة أو إنشاء مؤسسات جديدة لمضاعفة حجم التعاون الإقليمي وتنسيق الجهود

في تنفيذ برنامج العمل. واتخذ عدد من المنظمات الإقليمية تدابير داخلية لإعادة تشكيل عملياتها مستهدفة زيادة كفاءتها وفعاليتها. وباتت المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية تشارك بنشاط في دعم تنفيذ البرنامج، متوسلة في ذلك بأنشطة مختلفة مثل إجراء البحوث وتزويد الدول الأعضاء بالمشورة المتعلقة بالسياسات العامة وسواها من أشكال المشورة التقنية، وتنسيق عمليات التنفيذ على الصعيد الإقليمي. وفي منطقة المحيط الهادئ يشترك في تنفيذ البرنامج عدد من المنظمات الذي يتخذ كل منها محور تركيز خاصا به، وقد أنشئت بين هذه المنظمات آلية تنسيق هي لجنة التنسيق لمنظمات جنوب المحيط الهادئ بغية تجنب ازدواجية الجهود وإضفاء التناسق على الأنشطة التي تضطلع بها مختلف المنظمات الإقليمية. وتلقت جهود التعاون بين المؤسسات الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ مساعدة كبيرة من خلال الدور النشط الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومركز عمليات المحيط الهادئ التابع لها. ويتكرر الوضع نفسه في منطقة البحر الكاريبي حيث تسعى مجموعة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بنشاط إلى تحقيق أهداف برنامج العمل. ومنذ انعقاد مؤتمر بربادوس دأبت أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي/ لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي وأمانة الجماعة الكاريبية على العمل كأمانة مشتركة مؤقتة لآلية التنسيق الإقليمي في مجال تنفيذ برنامج العمل، وشددت الأمانتان باستمرار على ضرورة وجود آلية دائمة للتعاون الإقليمي لضمان فعاليتها الوظيفية. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهندي والبحر المتوسط والمحيط الأطلسي، استهلكت في الآونة الأخيرة فقط مبادرة لتعزيز التعاون فيما بينها بدأت في النصف الثاني من عام ١٩٩٨. وحتى الآن لم يتم بدور نشط في تنفيذ البرنامج إلا منظمة دون إقليمية واحدة، هي لجنة المحيط الهندي التي تتألف عضويتها من ثلاث دول جزرية صغيرة نامية تقع في غرب المحيط الهندي. وقد اقترحت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهندي والبحر المتوسط والمحيط الأطلسي في مبادرة أخيرة أن يجري إنشاء مؤسسة تتخذ شكل مركز تابع لها يحظى بدعم دولي من أجل تعزيز التعاون فيما بينها وتنسيق عمليات تنفيذ البرنامج. وبرغم الدور الفعال الذي تقوم به المؤسسات الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في زيادة تحقيق أهداف برنامج العمل، إلا أنها تعمل في ظل معوقات خطيرة من ناحية مواردها البشرية والتمويلية، ولا تستطيع من ثم أن تقوم بفعالية بالولايات المنوطة بها. ويعطي المرفق الأول - باء بعض النماذج التوضيحية للمبادرات التي اتخذتها الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد الإقليمي.

٩ - وعلى الصعيد الدولي تبذل الدول الجزرية الصغيرة النامية جهودا مضيئة لإقناع المجتمع الدولي باتخاذ تدابير جادة وفعالة لكبح الاحترار العالمي وما يترتب عليه من ارتفاع في منسوب البحر، وتغيرات في أنماط المناخ والجو. وعلى وجه الإجمال، قامت هذه الدول أيضا ببذل جهود، تلقت في بعضها مساعدات دولية، من أجل التصديق على الترتيبات الرئيسية المتعددة الأطراف والصكوك القانونية الدولية والالتزامات المتعلقة بالامتثال لأحكامها وكفالة ما يلزمها من الدعم الدولي. ويتعين على الدول التي لم تفعل ذلك حتى الآن أن تقوم بدون مزيد من التأخير باتخاذ إجراءات للتصديق على جميع ترتيبات التعاون الدولية. ويعطي المرفق الأول - جيم لمحة عامة لجهود هذه الدول في مجال التعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الدولي.

باء - اتجاهات المساعدة الخارجية

١٠ - من الواضح أن تنفيذ برنامج العمل يعتمد على شراكة ثلاثية على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. ويعرض هذا القسم بإيجاز الدور الذي قام به المجتمع الدولي منذ مؤتمر بربادوس لدعم تنفيذ البرنامج على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويتضمن تقرير الأمين العام (E/CN.17/1999/7) المقدم إلى اللجنة في دورتها هذه مزيداً من التفاصيل عن الدعم المالي والتقني الذي يقدمه المجتمع الدولي، بالاستناد إلى البيانات المستمدة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويمكن الاطلاع على عرض شامل عن المشاريع المحددة بالقطاعات التي اضطلع بها المجتمع الدولي لدعم برنامج العمل في الإضافات لهذا التقرير، وفي تقرير الأمين العام (A/53/358) المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

١١ - وقد ازداد إجمالي الالتزامات الثنائية في عام ١٩٩٦، وهي آخر سنة تتوفر عنها بيانات كاملة بالمقارنة مع عام ١٩٩٢، وكانت أعلى من المتوسط للفترة ١٩٩٢-١٩٩٥. إلا أن مستوى عام ١٩٩٦ لا يمثل أعلى مستوى مسجل لهذه الفترة. كما كان مجمل الالتزامات المتعددة الأطراف في عام ١٩٩٦ أعلى من مستوى عام ١٩٩٢، إلا أنها كانت أدنى من المتوسط للفترة ١٩٩٢-١٩٩٥. وفيما يتعلق بتغطية المجالات البرنامجية على الصعيد العالمي من قبل الالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف فإن المجالات التي حظيت بنصيب كبير تتمثل في تنمية الموارد البشرية، والنقل والاتصالات، وموارد المياه العذبة، والموارد الأرضية، والموارد الساحلية والبحرية ومصادر الطاقة.

١٢ - أما فيما يتعلق بالمدفوعات الثنائية الصافية للموارد (المنح والقروض الميسرة الصافية) فقد انخفض مقدارها عام ١٩٩٦ عن مستويات السنتين السابقتين، ويعزى ذلك عموماً إلى انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلد واحد، إلا أنها كانت أعلى من مستوى عام ١٩٩٣. ويتعين من أجل إجراء تقييم أكثر تحديداً لاتجاه الجهود الثنائية لدعم تنفيذ برنامج العمل، انتظار توفر بيانات كاملة عن عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وكانت المدفوعات المتعددة الأطراف في عام ١٩٩٦ أدنى من عام ١٩٩٥، إلا أنها بقيت فوق المتوسط خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥.

١٣ - وتشير البيانات المتاحة إلى أن تدفقات الموارد الإجمالية الإسمية، الثنائية منها والمتعددة، وصلت إلى ذروتها في عام ١٩٩٤ ثم انخفضت من حيث الالتزامات والمدفوعات. وفي عام ١٩٩٤، وصلت الالتزامات الإجمالية إلى ١ ٤١٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة والمدفوعات الإجمالية إلى ٢ ٣٣٥ مليون دولار؛ وفي عام ١٩٩٦ بلغت الالتزامات ١ ١٧٨ مليون دولار والمدفوعات ٢ ١٥٨ مليون دولار. وتمشيا مع الاتجاهات السابقة، كان توزيع المدفوعات المتعددة الأطراف لموارد المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو متساوٍ أكثر بين جميع الدول النامية الجزرية الصغيرة؛ أما المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية فظللت تعتمد على الروابط التاريخية والجغرافية.

١٤ - ومع مراعاة أن البيانات المتعلقة ببعض المجالات الشاملة لعدة قطاعات من قبيل المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية، والمؤسسات الإقليمية والتعاون التقني وبعض البيانات المتعلقة بالعلم

والتكنولوجيا تصنف في فئة المجالات القطاعية في رموز التصنيف حسب الغرض الذي وضعت له لجنة المساعدة الإنمائية وهو التصنيف الذي يستند إليه تحليل البيانات، يمكن الاستنتاج بأن عددا من المجالات البرنامجية الهامة لم يحظ بالاهتمام الكافي من المجتمع الدولي. وتضم المجالات الرئيسية: تغير المناخ وارتفاع منسوب البحر، وموارد التنوع البيولوجي، وإدارة النفايات والكوارث الطبيعية والبيئية. ويتعين الاستمرار في إيلاء المجالات البرنامجية التي حصلت حتى الآن على نصيب أكبر من الموارد الخارجية الاهتمام الكافي، ومنح المجالات التي حظيت حتى الآن بدعم خارجي قليل اهتماما أكبر. إن مجرد التحول في المخصصات القطاعية لموارد المساعدة الإنمائية الرسمية لن يكون له أثر هام في تنفيذ برنامج العمل. ويتطلب التنفيذ الفعال والموقوت تكثيفا للجهود عند تقديم المساعدة الإنمائية الخارجية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال التزامات جديدة وإضافية من خلال دفع الموارد الملتزم بها. وسيكون ذلك في غاية الأهمية في السنوات القادمة للحفاظ على الزخم المتولد في الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيدين الوطني والإقليمي، ولا سيما بسبب الوضع المالي الصعب في العديد منها.

ثالثا - المشاكل والعوائق التي اعترضت عملية التنفيذ

١٥ - انطلقت الدول الجزرية الصغيرة النامية انطلاقا جيدة في عملية بناء القدرة المؤسسية للتنمية المستدامة، وفي وضع استراتيجيات وخطط عمل، وفي إدخال إصلاحات على السياسة العامة، إلا أنها واجهت عددا من المشاكل والعوائق التي أدت إلى تباطؤ عملية التنفيذ أو حالت دونها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تأثر عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المناطق بالتطورات الاقتصادية المناوئة التي أضرت بقدرتها المالية على تنفيذ حتى تدابير التنمية المستدامة التي تتصدر الأولوية. ويصدق ذلك على نحو خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ حيث أثرت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية سلبا على أدائها الاقتصادي. كما أن الحاجة لاتخاذ تدابير التكيف في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنها بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان، وجزر كوك، وفانواتو، وفيجي، لتصحيح الخلل الاقتصادي الذي ترسخ في الماضي، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة في آسيا نجم عنها آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة لحقت بالناتج المحلي، وأسعار سلع التصدير وحصائل التصدير، والإيرادات الآتية من السياحة والاستثمارات الأجنبية. وتشعر الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بشكل عام بالآثار غير المباشرة للأزمة الآسيوية من خلال تباطؤ النمو في اقتصادات استراليا ونيوزيلندا التي ترتبط باقتصاداتها بشكل وثيق. وكان للأزمة الآسيوية حقا آثار سلبية على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل عام. وبالإضافة إلى ذلك، ظهرت حالات الجفاف في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ وفي حالات عديدة لم تسعفها الأمطار الموسمية بشكل كاف مما أدى إلى ازدياد حدة حالات الجفاف السنوية تدريجيا. وتنعكس الآثار السلبية في تدني الإنتاج الزراعي وتفاقم شح المياه. وتجلت أكبر كارثة مأساوية أثرت على الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمواج السانامية التي حدثت في عام ١٩٩٨ على الساحل الشمالي لبابوا غينيا الجديدة. وفي منطقة البحر الكاريبي تعرض عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بما فيها أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وسانت كيتس ونيفيس وجزر فرجن الأمريكية إلى أضرار شديدة بسبب الأعاصير.

١٦ - وتعرض جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وليس بالضرورة بنفس الدرجة إلى عوائق في المجالات التالية: المالية، والموارد البشرية الماهرة لتنفيذ تدابير التنمية المستدامة، ومؤسسات التنمية المستدامة والقدرة الإدارية. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المناطق عقبة مشتركة وهي عدم كفاية الموارد المالية بالنسبة إلى جسامه المهام التي يتعين إنجازها. وكما ذكر أعلاه بالنسبة لعدد منها، فإن توفر الموارد المالية المحلية قد تناقص فعليا بسبب التطورات الاقتصادية المناوئة والكوارث الطبيعية. أما العديد من مشاريع الهياكل الأساسية التي توجد حاجة ماسة إليها والتي تحتاج إلى استثمارات ضخمة، كالنقل الجوي والبحري، والتأقلم مع ارتفاع منسوب البحر، وإعادة استعمال النفايات والتخلص السليم منها، والهياكل الأساسية للسياحة، والهياكل الأساسية للطرق والاتصالات فتتجاوز موارد معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أشارت الدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي، على سبيل المثال، إلى أن العوائق المالية هي عوائق لا يمكن تذليلها في سبيل بذل جهد أساسي لإقامة وتعزيز الهياكل الأساسية، والمؤسسات وبناء القدرات. وعلى الأقل فإن هذه العوائق لا تقل حدة في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية عن المناطق الأخرى. وقد شاركت معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية بفعالية في المداولات الدولية والإقليمية المتعلقة بالتنمية المستدامة، والتزمت بالصكوك القانونية الدولية والإقليمية واضطلعت بالمبادرات والترتيبات الإقليمية، ولكن الافتقار إلى الموارد أدى على نحو خطير إلى تقويض قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. والمشاركة في الترتيبات الدولية والإقليمية، وإن كانت تتيح لها السعي لبلوغ الأهداف التكميلية المشتركة بطريقة شاملة والاستفادة من التعاون الناشئ، فأنها تشكل أيضا عبئا عليها نتيجة الالتزامات الكثيرة التي تتجاوز مواردها المحدودة، البشرية منها أو مالية. ولا تتوفر لدى العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الوسائل المالية للوفاء بالتزاماتها الدولية دون دعم مالي وتقني كافيين من المجتمع الدولي.

١٧ - تستدعي معالجة المشاكل البيئية بفعالية توفر موارد بشرية كافية، ليس فقط من حيث الحجم، بل والأهم من ذلك، من حيث نطاق المهارات المطلوبة ومستوى التطور التقني. ومن الجلي أن معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية يواجه عائق قلة عدد السكان وبالتالي قلة القوى العاملة. وبالرغم من الجهود المبذولة، التي تكون في حالات كثيرة بمساعدة خارجية، فإن فرص التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة بما فيها للتدريب على المهارات المتخصصة المطلوبة غير كافية تماما في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، رغم أن الأساس اللازم لتطوير هذه المهارات المتعلقة بالتعليم الأساسي متوفر في معظمها وإن لم يكن فيها جميعا. وتستدعي التنمية المستدامة التدريب على عدد كبير من المهارات التقنية، ولا يمكن عمل ذلك بشكل فعال بقوى عاملة لا يتعدى تعليمها المستوى الأساسي. فعلى سبيل المثال، فإن المشاكل المتعلقة بإمدادات المياه كما ونوعا، وإدارة النفايات الصلبة والسائلة على نحو سليم بيئيا، والتأقلم مع تغير المناخ وارتفاع منسوب البحر، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والوقاية من الكوارث الطبيعية والبيئية أو التخفيف منها ما أمكن، بين أمور كثيرة، تستدعي جميعها مهارات محددة، بدونها لا يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية، بل حتى تلك التي تتوافر فيها أعلى مستويات الإرادة السياسية - أن تأمل في حلها. ومع إدراك صعوبة بناء مستويات كافية من المهارات على الصعيد الوطني، فقد أنشأت الدول الجزرية الصغيرة النامية ولا سيما في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي، مؤسسات إقليمية عن طريق تجميع مواردها أو استحداث أشكال جديدة من التعاون بين المؤسسات القائمة حاليا. وتعمل هذه المؤسسات حاليا على تقديم خدمات مفيدة في البحوث، والمشورة في السياسات العامة والتنسيق داخل المنطقة في حدود الموارد

التي تتيحها لها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، إلا أنه يجب أن تحدد لها ولايات وتقدم لها الموارد البشرية والمالية للشروع في برامج للتدريب على المهارات التقنية المطلوبة. أما واقع الحال، فهي تحتاج إلى تعزيز قدراتها التقنية للوفاء تماما بمتطلبات ولاياتها الحالية.

١٨ - وبالإضافة إلى الموارد المالية والبشرية، يعترض الدول الجزرية الصغيرة النامية عائق يتمثل في عدم كفاية الهياكل المؤسسية والقدرة الإدارية، والذي يعد في واقع الحال انعكاسا للعوائق المالية والبشرية. ويتطلب التنفيذ الفعال لبرنامج العمل وجود مؤسسات مناسبة ومقدرة إدارية على تصميم تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية وخطط العمل وإنجازه والإشراف عليه، وإنفاذ التشريعات والأنظمة البيئية. والعديد من هذه الدول صغير جدا ولا تتوفر لها الموارد البشرية اللازمة لتطوير الكتلة الحرجة من العاملين المؤهلين تقنيا لتزويد حتى المؤسسات التي تمس الحاجة إليها بالموظفين. وبسبب حجم بعضها، وبسبب مقتضيات الضرائب السليمة، والسياسات المتعلقة بالميزانية بصورة عامة، يصعب إنشاء الهياكل الحكومية والمؤسسات المرتبطة بها والتي تعد هامة للإدارة الفعالة للموارد وتمويل هذه الهياكل والمؤسسات. وتبذل جهود على الصعيد الوطني لإنشاء مؤسسات كالوزارات، ومجالس التنمية، والوحدات البيئية، إلا أنها لا تزال في طور البداية وتحتاج إلى وقت لتكوين موظفين متخصصين ملائمين للاضطلاع بمهامها. كما تحتاج إلى ميزانيات كافية للعمل بشكل فعال، وليس هذا هو الحال في الوقت الراهن. والموارد الساحلية والبحرية مثال لمجال برنامجي رئيسي تأثر إلى حد كبير نتيجة عدم كفاية القدرة المؤسسية. إذ لم يتحقق النجاح حتى الآن في تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وذلك لأن النظام يحتاج إلى حد أدنى من الأفراد المؤهلين والمؤسسات الملائمة، رغم أن عدة بلدان أعربت عن رغبتها في إنشاء وحدات متخصصة لهذا الغرض.

١٩ - ومن الأمور التي تعيق الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المناطق، الافتقار إلى القدرة المؤسسية والإدارية الملائمة، لا للوفاء بمتطلبات إدارة الموارد الطبيعية فحسب بل كذلك لمواجهة المتطلبات المتخصصة الناشئة عن التزامات الاتفاقيات والاتفاقات الدولية من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر خاصة في أفريقيا، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاق تنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، ومدونة منظمة الأغذية والزراعة لقواعد السلوك لمصائد الأسماك المسؤولة، والمبادرة الدولية للشعب المرجانية وإدارة المفاوضات المتعلقة بالمعاهدات والاتفاقات الدولية على نحو فعال.

٢٠ - وأنشئت في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية مؤسسات إدارة قطاعية لقطاعات محددة كإدارة النفايات. ويعد ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أن هذه المؤسسات ينبغي تعزيزها وتقديم موارد كافية لها لتحقيق أهدافها. وما زالت الحاجة تدعو إلى إنشاء مؤسسات للتدريب على المهارات المتخصصة الملائمة والضرورية جدا لتزويد المؤسسات الوطنية للتنمية المستدامة في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية للموظفين، بالرغم من أن بعضها قد أخذ يدرج في مناهج المستوى الجامعي بعض المواضيع المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية. وقد لا يكون من الواقعي في الدول الجزرية الصغيرة النامية جدا أن تهدف إلى

إنشاء عدة مؤسسات تدريب وإدارة موارد متخصصة قطاعية. وقد تحتاج هذه البلدان إلى تطوير مؤسسات فعالة متعددة القطاعات يعمل فيها خبراء مدربون من خارج البلاد.

رابعاً - نظرة إلى المستقبل

ألف - الشواغل والمشاكل المستجدة الرئيسية للتنمية المستدامة

٢١ - هناك قلق متزايد في دول المحيط الهادئ والبحر الكاريبي والمحيط الهندي بشأن التدهور المتواصل للبيئة البحرية. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذه المناطق نطاقاً من المشاكل التي ازدادت حدتها. وتشمل المشاكل الرئيسية: الانسكابات البحرية - الزيوت والمواد الكيميائية والمواد الخطرة الأخرى؛ والنفايات المشحونة على السفن - النفط، ومياه المجاري والقمامة؛ واستخراج الرمال، والتعدين في قاع البحار، ونقل المواد النووية وزعزعة خطوط تقسيم المياه. وهي تشعر بالقلق إزاء آثار هذه المشكلات على التنوع الاحيائي البحري والصحة البشرية والآثار الايكولوجية والاقتصادية العامة، بالإضافة إلى تكاليف احتياجات التنظيف وإعادة الإصلاح الباهظة عند وقوع الحوادث.

٢٢ - وتزداد مشكلة توفر المياه العذبة سوءاً في جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتتسم بالنقص المستمر و/أو تدهور النوعية الذي يخلّف نتائج ضارة على الإنتاج الزراعي والصحة البشرية. وتتفاقم المشكلة بسبب الطلب المتزايد على المياه نتيجة لصناعة السياحة المتوسعة. والاستخراج المكثف للمياه الجوفية يؤدي إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية إلى مستويات تسمح بالتسرب الملحي. وتشكل الكميات المتزايدة للنفايات المنزلية غير المعالجة أو المعالجة جزئياً والنفايات الصناعية السائلة تهديداً ليس على طبقات المياه الجوفية فحسب، بل على المناطق الساحلية أيضاً. وبالإضافة إلى المياه العذبة، هناك ازدياد في تآكل التربة في الدول الجزرية الصغيرة النامية نتيجة التنافس المكثف على استخدام الأراضي. والمشكلة خطيرة بصورة خاصة في دول البحر الكاريبي والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي والبحر المتوسط والمحيط الأطلسي. إذ أن كثافة استخدام الأراضي في هذه المناطق والتلوث البحري الأرضي القريب من الشواطئ يعرض موارد التنوع الاحيائي للخطر بشكل متزايد؛ وعلى العموم هناك افتقار إلى ترتيبات لإدخال موارد النشوء الإحيائي (الجينييات) مجدداً عقب حلول الكوارث.

٢٣ - وفي عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المناطق المختلفة تؤدي الحالة المالية الضيقة إلى عدم التشديد على برامج التنمية المستدامة وإلى التشديد المتجدد على تحسين الأداء الاقتصادي القصير المدى. وهناك مشكلة ناشئة مهمة أخرى في الدول الجزرية الصغيرة النامية عامة، بالرغم من أنها غير متصلة بالحالة المالية، تتعلق بعدم التنسيق المنتظم في الميدان، مما يولد صعوبات في إدارة تنفيذ المشاريع التي يتعاون فيها عدد من مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

٢٤ - وتعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية عامة من زيادة في الكوارث الطبيعية - المد العاصفي، والانهيانات الأرضية، والفيضانات الواسعة، والجفاف المتكرر، والتي تعزى جميعها إلى ظاهرة النينو. وفي منطقة المحيط الهادئ، يتوقع عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي أثر الجفاف الطويل الناتج عن

النينيو على الزراعة فيها، إمكانية هجرة ريفية حضرية على نطاق واسع في المستقبل القريب ما لم يعد الأداء الزراعي بسرعة إلى مستويات ما قبل النينيو.

باء - مسائل رئيسية أخرى ذات اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٥ - والدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المناطق قلقاً بشأن عدد من المسائل المحددة، بالإضافة إلى المسائل التي نوقشت أعلاه. وتضم المسائل الرئيسية منها: (أ) ضعفها الاقتصادي والايكولوجي وتعرضها للصدمات الخارجية؛ (ب) عولمة الإنتاج والتوزيع والمال والحاجة إلى التكيف مع الهياكل الناشئة الجديدة؛ (ج) تحرير التجارة والحاجة إلى هيكلية قطاع التصدير من جديد؛ (د) نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً؛ (هـ) التأقلم مع تغير المناخ والارتفاع في مستوى البحر؛ (و) تشغيل شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (ز) تشغيل برنامج التعاون التقني للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٦ - واستجابة لدعوة خطة العمل والجمعية العامة ولجنة التنمية المستدامة، شرعت الأمانة العامة بالعمل على تحديد مقياس للعوامل التي تسبب تعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية للصدمات الاقتصادية الخارجية والكوارث الطبيعية والبيئية (انظر تقرير الأمين العام عن إعداد رقم قياسي للضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية: A/53/65-E/1998/5). وقد أنجزت أمانة الكومنولث مقداراً كبيراً من العمل في هذا الموضوع في فترة طويلة من الوقت، آخرها بالتعاون مع البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ونتيجة لمشكلات مفاهيمية ومنهجية، ومشكلات تتصل بالبيانات، لم ينبثق للآن أي مقياس كمي، أو رقم قياسي وحيد للضعف. ففي منظومة الأمم المتحدة، تعكف لجنة السياسات الإنمائية حالياً على إعداد رقم قياسي للضعف يمكن أن يستخدم كواحد من المعايير لتحديد أقل البلدان نمواً من بين البلدان النامية. أما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن أهمية وجود مقياس كمي تظهر ضعفها مزدوجة: فهو يعمل بصفة أداة في التخطيط للتخفيف من ضعفها وبصفة معيار للحصول على موارد المساعدة الخارجية الميسرة.

٢٧ - وقد اتسعت عولمة الإنتاج والتوزيع والمال بشكل كبير منذ مؤتمر بربادوس. وفي حين قدمت العولمة فرصاً جديدة للبلدان التي تملك القدرة والمرونة الضرورييتين من حيث الموارد البشرية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية، فإنها تخطت عدداً من الدول الجزرية الصغيرة النامية، خاصة أصغرها وأبعدها وأكثرها تفرقاً. والعوائق المتأصلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل صغر السكان، ونقص التطور التكنولوجي، وضيق قاعدة الموارد، تشكل عقبات كبيرة أمام المنافسة على الاستثمارات الخارجية المباشرة اللازمة للاستفادة من الفرص التي توفرها عملية العولمة. فالعولمة قائمة على الفرص المتاحة لتخفيض التكاليف والاستفادة من وفورات الحجم، وهي فرص لا تقوى الدول الجزرية الصغيرة النامية على تقديمها. وفي بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الهياكل الأساسية الضعيفة، تزيد من هذه العوائق هجرة الأدمغة وعدم توفر أطر تشريعية تساعد على الاستثمار الخارجي المباشر. ومع أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ستستفيد في المدى الطويل من اقتصاد عالمي أكثر تكاملاً وقوة، فإنها بحاجة إلى الدعم في الأجلين القصير والمتوسط لتعزيز قدرة قطاع التصدير فيها على النمو عن طريق إعادة الهيكلة والتنوع المناسبين.

٢٨ - وتشدد خطة العمل على أهمية تعهد الدول الجزرية الصغيرة النامية بتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية مستدامة عن طريق تعزيز قدراتها لتستغل الفرص التجارية الجديدة في سياق التحرير التجاري. وينطوي هذا على بذل الجهود لتحقيق تنافس أكبر لمنتجات التصدير الحالية والتنويع عند الضرورة في مجالات جديدة من السلع والخدمات القابلة للتجارة، خاصة منها الأقل تعرضاً للصدمات الخارجية. وفيما يتعلق بالعديد من تلك الدول، تنطوي كذلك على ضرورة تغيير اتجاه التجارة وذلك لتقليل العوائق الاقتصادية الناجمة عن بُعد هذه الدول. غير أن التحرير التجاري بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية سيؤدي، في الأجلين القصير والمتوسط، إلى تآكل تفضيلات دخول السوق الحيوية للمنتجات الزراعية مثل الموز والسكر والمنسوجات إلى الاتحاد الأوروبي. وتحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية، في هذه المرحلة الانتقالية، إلى الدعم لإنجاز التنويع الضروري باتجاه صادرات بديلة من السلع والخدمات.

٢٩ - ومن الاحتياجات الحاسمة للتنفيذ الفعال لعدة جوانب من خطة العمل وجود التكنولوجيات السليمة بيئياً. إذ لا يمكن إحراز أي تقدم مجدٍ في مجالات مثل إدارة النفايات، ورفع أهبة الاستعداد للكوارث الطبيعية، والإدارة المستدامة للموارد البحرية، والطاقة المتجددة، والاتصالات، بدون التكنولوجيات اللازمة. وهناك حاجة، في هذه المجالات وغيرها، إلى تضافر الجهود على المستوى الدولي لتوفير حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكنولوجيا بشروط ميسورة، ولمساعدتها في جهودها الرامية إلى إنشاء مراكز إقليمية لبناء القدرات، بما في ذلك التدريب في حقل تقييم التكنولوجيات، فضلاً عن إدارتها، والمفاوضات والشراكات في التكنولوجيا بما يؤدي إلى نقلها، وإلى تكييف التكنولوجيا المتوفرة مع الأوضاع المحلية.

٣٠ - وهناك قلق عميق بين الدول الجزرية الصغيرة النامية إزاء أثر تغير المناخ وارتفاع منسوب البحر. وبالقدر الذي يعتبر فيه التغير المناخي نتيجة أنشطة من صنع الإنسان. فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمة ببذل قصارى جهدها لتخفيف انبعاثات غاز الدفيئة، بالرغم من أن إسهامها في المشكلة لا يكاد يذكر. ومشكلتها الرئيسية هي كيفية تكيفها مع آثار التغير المناخي والتقلب المناخي على الأنماط المناخية والطقسية وعلى ارتفاع منسوب البحر. ويمكن أن تكون لتغير المناخ والتقلب المناخي، كما شهد العديد من هذه الدول في السنوات الأخيرة، خاصة في منطقة المحيط الهادئ، آثار مدمرة على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبما أن نسبة عالية من المستوطنات الجزرية تقع على الساحل، كما هي حال الصناعات الرئيسية، بما في ذلك السياحة، فإن زحف البحر على البر نتيجة ارتفاع منسوب البحر ستكون له نتائج مدمرة على العديد من تلك الدول. ولضمان التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وحتى بقاء بعضها، هناك ضرورة إلى إكمال الإجراءات المتضافرة المتخذة على المستوى الدولي لعكس اتجاه التغير المناخي باتخاذ التدابير المناسبة لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من التكيف الناجح مع تغير المناخ والتقلب المناخي وارتفاع منسوب البحر.

٣١ - إن هدف شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية هو الربط العالمي للأطراف المؤثرة في هذه الجزر ببقية العالم، بما في ذلك الجزر، عن طريق شبكة الإنترنت، لكي يسهل حصولها على المعلومات. ومنذ انعقاد مؤتمر بربادوس، أنشأت جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، ما عدا نيوي وتوفالو، روابط بشبكة الإنترنت. وقد أنشئ، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، موقع على الشبكة للدول الجزرية الصغيرة

النامية هو www.sidsnet.org يمكن إقامة الاتصالات بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويخطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإكمال ورش عمل في ثلاثين دولة جزرية بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٩ للتدريب على استخدام موقع شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية على شبكة الإنترنت لتقاسم المعلومات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى. والوصول حاليا إلى شبكة الإنترنت، وبالتالي إلى شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية، يقتصر، على المستوى المحلي، على المؤسسات الحكومية والمنظمات الخاصة الكبيرة. ووصول الأطراف المؤثرة في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية مقيّد بعدد من العقبات الكبيرة، بما في ذلك ضعف الهياكل الأساسية للاتصالات البعيدة، والتكاليف العالية للحواسيب، والتكاليف العالية للخطوط المباشرة والمؤجّرة لشبكة الإنترنت، والقيود التي تضعها سياسات الاتصالات، والنقص في الموظفين المدربين. وما دامت هذه العقبات موجودة، لن يكون بإمكان الدول الجزرية الصغيرة النامية الانتفاع الكامل بالفوائد العديدة المحتملة لشبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل التعلّم عن بُعد والتزود بمعلومات عن التكنولوجيات والممارسات السليمة بيئيا، والمعلومات الصحية عن بُعد، والتجارة، والسياحة.

٣٢ - وهدف برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية هو تسهيل تبادل الخبرات والمعرفة ما بين هذه الدول، وبينها وبين الدول الأخرى، لتعزيز النوعية وتوسيع خبرة الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بخيارات التنمية المستدامة. وقد شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذا البرنامج في عام ١٩٩٥ بعد إكمال دراسة جدوى. ومن بين المبادرات الرئيسية المدرجة تحت برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية للآن: دراسات حول تقييمات احتياجات الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي الجزرية، ووضع مجموعة من مقترحات المشاريع للدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي لمعالجة هذه الاحتياجات، وتجميع ونشر وتوزيع دليل عن مؤسسات وخبراء الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وبرنامج تدريب بالتعاون مع حكومة سنغافورة للدول الجزرية في البحر الكاريبي في مجالات مختارة من البرنامج، وبرنامج تدريب بالتعاون مع منظمة العمل الدولية من أجل تعزيز قدرات الموارد البشرية لمؤسسات إقليمية مختارة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونظرا لإمكانية إسهام برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل فعال في تنمية الموارد البشرية والقدرة المؤسسية من أجل تنفيذ خطة العمل، يستحق البرنامج الدعم الخارجي المتواصل.

جيم - الأولويات القطاعية والشاملة لعدة قطاعات

٣٣ - ترى الدول الجزرية الصغيرة النامية أن جميع المجالات البرنامجية الموضوعية التي تضمنها برنامج العمل هي مجالات ذات أولوية تتسم بذات الأهمية وتستدعي منحها اهتماما فوريا. وكان مؤتمر بربادوس قد حدد تسعة مجالات ذات أولوية قطاعية وردت في الفصول من الأول إلى التاسع من برنامج العمل إضافة إلى خمسة مجالات شاملة لعدة قطاعات باستثناء مجال التجارة والمالية اللذين أدرجا تحت بند طرق التنفيذ. واعتبرت المجالات الشاملة لعدة قطاعات ضرورات إنمائية لا بد منها لأنها تعالج بناء الموارد البشرية والقدرات المؤسسية وبناء الهياكل الأساسية التي تعتبر ضرورية للغاية للاضطلاع بالتنفيذ على مستوى القطاعات. واستطاعت الدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي والمحيط الهندي والبحر

الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي مؤخرا وبعد مداولات واسعة أجرتها على الصعيد الوطني والإقليمي ترتيب المجالات البرنامجية حسب الأولوية على الصعيد الإقليمي، مع تأكيدها على أنها جميعا أولويات، بمعنى أن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا باتباع نهج شامل ومتكامل يتيح إمكانية وضع جميع الروابط الرئيسية في الاعتبار، مثل إدارة المناطق الساحلية المتكاملة، أو نظام لإدارة الجزر، وهو نظام أشمل لا يهدف إلى حماية البيئة في حد ذاتها وإنما إلى إدماج جميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في التخطيط الإنمائي والممارسة الإنمائية. كما قامت الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ أيضا بوضع قائمة بالأولويات الإقليمية، ولكنها لم ترتب المجالات البرنامجية من حيث الأولوية. وتورد الأولويات كما حددتها الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذه المناطق في المرفق الثاني لهذا التقرير. ومع ذلك لا تعكس هذه الأولويات بالضرورة الأولويات الوطنية لفرادى الدول الجزرية الصغيرة النامية بالكامل.

٣٤ - إن اتباع نهج متكامل للتنمية من أجل منح الاهتمام اللازم لجميع المجالات البرنامجية لا ينفي مع ذلك الحاجة إلى تحديد أولويات في إطار المجالات البرنامجية. إذ تتسم المجالات البرنامجية بالاتساع، ويدعو كل منها إلى اتخاذ عدد من الإجراءات التي لا يمكن تنفيذها جميعا بشكل متزامن بسبب قيود الموارد. ولذلك، فهناك ضرورة ماسة لكي تقوم الدول الجزرية الصغيرة النامية بتحديد القضايا الاستراتيجية التي ينبغي معالجتها في كل مجال من المجالات البرنامجية. وسوف تختلف في النهاية الأولويات المشتركة بين القطاعات من بلد إلى آخر تبعا للمشاكل والاحتياجات الخاصة بكل بلد. وليس في الإمكان بالتالي الحصول على ما يشبه قائمة بالأولويات المشتركة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المجالات البرنامجية.

٣٥ - ومن المهم عند استشراف المستقبل أن يوضع في الاعتبار أن تنفيذ التدابير الرئيسية يستغرق وقتا كبيرا، وحتى لو توفرت الموارد فإن تحقيق الأهداف الرئيسية لا يمكن أن يتحقق سوى في الأجل الطويل. وبالتالي فليس من المهم العمل على تحقيق نتائج سريعة وإنما تحقيق الاتساق في التنفيذ للإبقاء على قوة الدفع. وسوف يتطلب ذلك أن يوضع برنامج العمل على نحو جاد في برنامج العمل السياسي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وأن يكون معترفا به بشكل كامل من قبل الحكومات والمجتمع المدني في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك من قبل المجتمع الدولي بوصفه إطارا لأنشطة التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

دال - اقتراحات تتعلق ببرنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤

٣٦ - ربما تود اللجنة أن تعتمد برنامج العمل الوارد في الجدول أدناه لدورة استعراضها التالية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

برنامج عمل مقترح للجنة التنمية المستدامة
للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤

مواضيع برنامج العمل		
المواضيع القطاعية	المواضيع الشاملة لعدة قطاعات	القطاعات الاقتصادية بخلاف السياحة
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
١ - الموارد البرية بما في ذلك التنوع البيولوجي	١ - المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني	الزراعة والحراجة
٢ - الكوارث الطبيعية	٢ - ضعف الحصانة	
٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١
تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر	١ - الموارد البشرية	١ - الطاقة
	٢ - المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية: (أ) المؤسسات الوطنية (ب) التدريب	٢ - الصناعة بما في ذلك الخدمات بخلاف السياحة
٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢
١ - المياه العذبة	النقل والاتصالات:	التجارة والسياحة
٢ - إدارة النفايات	(أ) النقل الجوي (ب) النقل البحري (ج) الاتصالات السلكية واللاسلكية	
٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣
الموارد الساحلية والبحرية بما في ذلك التنوع البيولوجي	١ - العلم والتكنولوجيا: (أ) العلم (ب) نقل التكنولوجيا	مصادر الأسماك: القريبة من الشواطئ والبعيدة عنها
	٢ - التمويل (نبذة مستكملة عن التدفقات الرأس مالية الخارجية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية سنويا وتحليل الاتجاهات في عام ٢٠٠٣)	
٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
استعراض شامل	استعراض شامل	استعراض شامل

المرفق الأول

أمثلة توضيحية مختارة للمبادرات الهامة التي قامت بها الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي

ألف - على الصعيد الوطني

- تغير المناخ وارتفاع منسوب البحر: أنشأت نيوي عددا من الآليات لمعالجة تغير المناخ وارتفاع منسوب البحر، شملت إنشاء فريق لحصر ظاهرة الدفيئة، وفريق لإجراء تقييم للضعف؛ وفريق لبناء القدرات، وفريق لتدابير تخفيف الأثر والخيارات. وتعكف كل من جزر مارشال وفيجي وموريشيوس وميكرونيزيا على إجراء دراسات لمصادر وأحواض غاز الدفيئة.
- إدارة النفايات: وضعت كل من جزر البهاما ودومينيكا وسان كيتس ونيفيس وسيشيل أنظمة جديدة لتعزيز أطرها التنظيمية المتعلقة بإدارة النفايات. وأنشأت بربادوس فريقا عاملا تقنيا لإدارة النفايات الخطرة كما وضعت برنامج عمل للتخلص من النفايات الخطرة. وتعكف بابوا غينيا الجديدة على وضع سجل لإطلاق ونقل الملوثات، كما قامت سيشيل وموريشيوس بإنشاء مدافن صحية للقمامة.
- الموارد الساحلية والبحرية: أنشأت بربادوس وحدة لحفظ السواحل وأصدرت مشروع قانون لإدارة المنطقة الساحلية. ووضعت كل من البحرين والرأس الأخضر وفيجي وكيريباتي خططا للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- مصادر المياه العذبة: أنشأت البحرين لجنة لحماية مصادر المياه العذبة. وتم إعداد خطة عمل كما يجري تحديث شبكة توزيع المياه.
- الموارد البرية: اعتمدت فيجي قانونا شاملا لحفظ الأراضي وتحسينها يشمل حسن إدارة الأراضي. وتمثل ممارسات حسن إدارة الأراضي جزءا لا يتجزأ من قانون الملكية والإيجارات الزراعية الذي ينظم جميع أشكال تأجير الأراضي الزراعية.
- الموارد السياحية: أدخلت موريشيوس إصلاحات على تشريعاتها ووضعت خطة رئيسية للسياحة لضمان استدامة مواردها السياحية. كما أنشأت وزارة للبيئة ونوعية الحياة. وسنت ملديف قانونا

لحماية وحفظ البيئة وعززت أنظمتها المتعلقة بتنمية السياحة، وأجرت دراسات لتقييم الآثار البيئية واتخذت تدابير لحماية الشعاب المرجانية والنظم الساحلية.

• موارد التنوع البيولوجي: اعتمدت أنتيغوا وبربودا إطارا قانونيا لحماية الأنواع المهددة بالانقراض ونفذت حملات للتوعية الجماهيرية. وأنشأت موريشيوس مجلسا استشاريا للحياة البرية والحدائق الوطنية للإشراف على إدارة الحدائق الوطنية؛ ويجري تنفيذ خطة إدارية لإصلاح الجزر الصغيرة إيكولوجيا؛ ويجري اتباع خطة لحفظ النباتات المتوطنة المهددة بالانقراض في الموقع وخارج الموقع. وخصصت الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المناطق بعض المواقع لحماية التنوع البيولوجي. وتشمل الأمثلة: مشروع التنوع البيولوجي الساحلي والبحري في دومينيكا وأربع عشرة منطقة لحفظ التنوع في إحدى عشرة دولة في جنوب المحيط الهادئ وهي إما في مرحلة التصميم أو التنفيذ.

• المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية: أنشأت بربادوس لجنة وطنية للتنمية المستدامة تتكون من ممثلين لمختلف الوزارات والمكاتب وأنيطت بها مهمة تقديم المشورة والتنسيق والدعوة. وتم إنشاء هيئات مماثلة رفيعة المستوى في كل من البحرين وجامايكا وجزر البهاما وسان تومي وبرينسيبي وسنغافورة وفيجي وموريشيوس وهايتي. ووضعت فيجي تشريعا جديدا لتوفير الهيكل القانوني الشامل للتنمية المستدامة. وهناك مشروع قانون للتنمية المستدامة في المرحلة النهائية لوضعه. وبالإضافة إلى ذلك استكمل البلد وضع استراتيجيات وطنية بيئية. ويجري في جزر البهاما اعتماد تشريع خاص لحماية الموارد البيئية والطبيعية مثل التشريع المتعلق بالثدييات البحرية، وقانون الزراعة ومصائد الأسماك، وقانون الحوافز السياحية وما إلى ذلك. واتخذت مبادرات شبيهة بتلك التي اتخذتها فيجي وجزر البهاما في كل من أنتيغوا وبربودا والبحرين وباربادوس وجامايكا وسان تومي وبرينسيبي وسنغافورة وهايتي ضمن دول أخرى.

• النقل والاتصالات: أنجزت مشاريع لتوسيع المطارات، أو هي في طريق الإنجاز. في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشمل هذه المشاريع توسيع محطة المسافرين في أنتيغوا وبربودا، وباربادوس، وسانت كيتس، ونيفس، وسانت لوسيا، وسيشيل، وموريشيوس، وميكرونيزيا. وشُيّدت محطات جديدة للمسافرين في بالاو، وسان تومي وبرنسيبي. وأنشأت كوبا مطارا جديدا.

• تنمية الموارد البشرية: في جزر البهاما، تمت مراجعة المناهج الدراسية لمرحلتَي التعليم الابتدائي والثانوي فأصبحت تتناول القضايا البيئية والانمائية. وتشكل المدارس والجامعات حاليا جزءا من الشبكة الوطنية التي تتناول قضايا التنمية المستدامة. وفي جامايكا، أدرجت قضايا البيئة والتنمية المستدامة ضمن المنهج الدراسي من الصف الأول إلى الصف التاسع. وعلى مستوى التعليم الابتدائي، تخصص دروس الصف الأول والثاني والثالث لقضايا البيئة نسبة ١٤ في المائة من إجمالي الوقت

المكرس للدراسات الاجتماعية؛ وتخصص دروس الصف الرابع والخامس والسادس لاستكشاف البيئة نسبة ١٤ في المائة من الوقت المخصص للدراسات الاجتماعية. وعلى صعيد التعليم الثانوي، تكرر نسبة ١٤ في المائة من الوقت المخصص لدروس العلوم في الصف السابع والثامن والتاسع من أجل الدراسات البيئية.

باء - على الصعيد الإقليمي

- تغير المناخ وارتفاع منسوب البحر: يُعد برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ حالياً برنامجاً يرمي إلى تمكين البلدان من جمع بيانات الأرصاد الجوية وتحليلها وتفسيرها. وكجزء من مشروع رصد ارتفاع منسوب البحر في جنوب المحيط الهادئ، وضعت مقاييس لرصد منسوب البحر في أحد عشر بلداً من بلدان منطقة المحيط الهادئ. وفي منطقة البحر الكاريبي جرى تعزيز شبكة رصد مقاييس المد والجزر للنظام العالمي لمراقبة المحيطات. وفي منطقة البحر الكاريبي يشارك ١٢ بلداً حالياً في مشروع التخطيط الإقليمي للتأقلم مع تغير المناخ، الذي يُعد أهم المبادرات الإقليمية إلى الآن في هذه المنطقة التي ينفذ فيها البرنامج.
- إدارة النفايات: اعتمدت الدول الجزرية الصغيرة النامية لمنطقة المحيط الهادئ اتفاقية وايغاني بهدف حظر استيراد النفايات الخطرة والمشحونة وإدارة هذه النفايات داخل المنطقة ككل. وفي منطقة البحر الكاريبي، تنفذ حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية حالياً برنامج العمل العالمي لمكافحة التلوث البحري من الأنشطة البرية وتنفيذ أحكام اتفاقية كارتاخينا لحماية البيئة البحرية وتنميتها في منطقة الكاريبي الكبرى، من خلال وضع بروتوكول لمكافحة التلوث البري لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى.
- الموارد الساحلية والبحرية: قدمت وكالة مصائد الأسماك التابعة لمنتدى بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ الدعم التقني للدول الجزرية الصغيرة النامية للتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن معاهدة التونة لجنوب المحيط الهادئ. ووضعت لجنة المحيط الهندي وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ مبادئ توجيهية لمراقبة الشعاب المرجانية في المناطق التابعة لهما. وفي جنوب المحيط الهادئ شرعت ثلاث عشرة دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع وتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي الذي يرمي إلى إدارة الموارد الساحلية وموارد المحيطات في جنوب المحيط الهادئ بطريقة مستدامة. وفي المحيط الهندي، اقترح إنشاء مشروع إقليمي للتخطيط لمواجهة حالات الطوارئ الناشئة عن انسكابات النفط من أجل حماية النظم الإيكولوجية البحرية في غرب المحيط الهندي.

• موارد السياحة: في منطقة البحر الكاريبي أنشأت منظمة دول شرقي الكاريبي لجنة تقنية معنية بالسياحة المستدامة في عام ١٩٩٨. واعتمدت استراتيجية وخطة عمل لتطوير السياحة المستدامة في منطقة البحر الكاريبي. وبذلت جهود من أجل كفالة الامتثال للاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن.

• المؤسسات الوطنية والقدرات الادارية: أنشأ المركز الكاريبي للإدارة من أجل التنمية، بوصفه الوكالة المنفذة للمشروع التجريبي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي/ مصرف التنمية الكاريبي المعنون "تعزيز القدرات من أجل التنمية المستدامة في البلدان الناطقة بالانكليزية في منطقة البحر الكاريبي"، مجالس للتنمية المستدامة في ستة بلدان في المنطقة كمبادرة رئيسية بشأن تعزيز المؤسسات وبناء القدرات.

• المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني: وضعت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ هيكلًا محكم التنظيم يتألف من ثماني منظمات حكومية دولية إقليمية، لكل منها تركيز خاص وتمول كلها باشتراكات الأعضاء. ومن أجل تبادلي الازدواجية ومواءمة أنشطة هذه المنظمات، أنشأت هذه المنظمات الثماني لجنة التنسيق بين منظمات جنوب المحيط الهادئ، التي من بين مهامها الرئيسية تنسيق البرامج الإقليمية. وفي منطقة البحر الكاريبي، قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي/لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع الاتحاد الكاريبي، بدور آلية مؤقتة للتنسيق على الصعيد الاقليمي من أجل تنفيذ برنامج العمل. وفي المنطقة الأفريقية، شاركت لجنة المحيط الهندي أيضا في عملية التنفيذ مشاركة إيجابية.

• النقل والاتصالات: تأسست رابطة جزر المحيط الهادئ للاتصالات في عام ١٩٩٧ وأقامت علاقات عمل وثيقة مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وتشمل المبادرات الإقليمية الأخرى التي اتخذها القطاع الخاص رابطة موانئ جنوب المحيط الهادئ ورابطة الخطوط الجوية لجنوب المحيط الهادئ.

جيم - على الصعيد الدولي

• تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر: في إطار تنسيق المنظمات الإقليمية، شاركت الدول الجزرية الصغيرة النامية مشاركة إيجابية في عدة برامج دولية للرصد، مثل النظام العالمي لمراقبة المحيطات؛ والنظام العالمي لمراقبة المناخ والنظام العالمي لمراقبة مستوى سطح البحر. وحتى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ صدقت ٣٥ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وحتى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وقّعت ١٤ دولة على بروتوكول كيوتو أو صدقت عليه. وحتى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ صدقت ٣٠ دولة

من الدول الجزرية الصغيرة النامية على اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون؛ وصدقت ٣٠ دولة على بروتوكول مونتريال للمواد التي تستنفذ طبقة الأوزون؛ وصدقت ٢١ دولة على تعديل لندن لبروتوكول مونتريال؛ وصدقت عشر دول على تعديل كوبنهاغن لبروتوكول مونتريال.

• إدارة النفايات: حتى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ صدقت ١٧ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية على اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها. وحتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ صدقت ١٨ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، بالصيغة التي عدلها بروتوكول عام ١٩٧٨ المتعلق بالاتفاقية (MARPOL 73/78). وبالإضافة إلى ذلك، شرعت الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المناطق في تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من التلوث البحري الناجم عن الأنشطة البرية، من خلال تنفيذ مشاريع وطنية وإقليمية.

• الموارد الساحلية والبحرية: حتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ صدقت ٢٧ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وحتى ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ قامت إحدى عشرة دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية بالتصديق على الاتفاق المتعلق بتنفيذ أحكام الاتفاقية والمتصل بحفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال أو بالانضمام إليه، ووقعت خمس دول أخرى على هذا الاتفاق.

• الموارد البرية: حتى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ صدقت ٢٧ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، أو انضمت إلى هذه الاتفاقية.

• موارد التنوع البيولوجي: حتى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ قامت ٣٨ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، أي جميع هذه الدول الواردة في قائمة الأمم المتحدة والتي لها الأهلية السيادية للدخول طرفاً في صكوك قانونية دولية، بالتصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي. وحتى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ صدقت ١٩ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية على اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية.

• تنمية الموارد البشرية: صدق عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ (بابوا غينيا الجديدة، وجزر كوك، وساموا، وفانواتوا، وفيجي) على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

المرفق الثاني

أولويات العمل المستقبلي التي حددتها الدول الجزرية
الصغيرة النامية على الصعيد الإقليمي

البحر الكاريبي	المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي ^(١)	المحيط الهادئ ^(ب)
<u>الأولويات القطاعية</u>		
١ - الموارد الساحلية والبحرية	١ - موارد السياحة	• تحسين إدارة الموارد البحرية المحاذية للشاطئ والبعيدة عنه
٢ - الكوارث الطبيعية والبيئية	٢ - موارد التنوع البيولوجي	• التقليل من التلوث البري والبحري
٣ - الموارد البرية	٣ - تغير المناخ وارتفاع منسوب البحر	• تعزيز السياحة المستدامة
٤ - إدارة النفايات	٤ - الموارد الساحلية والبحرية	• موارد المياه الصالحة للشرب: توفير الإمدادات الكافية من المياه الصالحة للشرب غير الملوثة
٥ - تغير المناخ	٥ - موارد المياه الصالحة للشرب	• حفظ الموارد البيولوجية البرية والبحرية
٦ - موارد المياه الصالحة للشرب	٦ - إدارة النفايات	• تنمية موارد الطاقة المستدامة بيئياً واقتصادياً
٧ - موارد السياحة	٧ - الكوارث الطبيعية والبيئية	
٨ - التنوع البيولوجي	٨ - الموارد البرية: تنمية الإنتاج الزراعي المستدام والمتنوع	
٩ - موارد الطاقة	٩ - موارد الطاقة	

المحيط الهادي ^(ب)	المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي ^(أ)	البحر الكاريبي
الأولويات المشتركة بين القطاعات		
• تحسين التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة • إقامة شراكات جديدة وتشجيع المشاركة • تنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف • بناء القدرات من خلال التعليم، والتدريب ورفع الوعي • توثيق الروابط بين البيئة والتنمية المتكاملة • وضع المقاييس والمعلومات من أجل التنمية المستدامة • إدماج الصحة، والسكان والتنمية • مؤشر الضعف • الموارد المالية	١ - تنمية الموارد البشرية • الصحة • التعليم • التدريب • إدماج قضايا الجنسين • القضاء على الفقر ٢ - العولمة وتمويل التنمية، والتجارة والاستثمار ٣ - النقل والاتصالات ٤ - العلم والتكنولوجيا ٥ - التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي؛ المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني ٦ - التنفيذ، والرصد والاستعراض	١ - التنفيذ والرصد والاستعراض • الموارد المالية • التشريعات • إدارة المعلومات • إشراك المجموعات الهامشية ٢ - المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية • بناء القدرات • وضع السياسة العامة • التدريب ٣ - تنمية الموارد البشرية • القضاء على الفقر ٤ - العلم والتكنولوجيا • الموارد التقنية ٥ - النقل والاتصالات ٦ - المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني

(أ) في الاجتماع الوزاري للدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية الذي عُقد في سيشيل، ما بين ٧ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، حددت الأولويات ورتبت، لكنها لم تُرتب حسب الفئات القطاعية والفئات المشتركة بين القطاعات. وفي الاجتماع الوزاري للدول الجزرية الصغيرة النامية للمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي الذي عقد في فاليتا، بمالطة، ما بين ٢٤ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، جرى التأكيد من جديد على الأولويات التي حُدِّدت في اجتماع الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية. وفي الجدول جُمعت هذه الأولويات ضمن الفئات القطاعية والفئات الشاملة لعدة قطاعات. وحدد اجتماع مالطة أيضا الأولويات الفورية المشتركة التالية: المحيطات/البحار؛ السياحة؛ إدارة النفايات؛ موارد المياه الصالحة للشرب؛ التنوع البيولوجي؛ التجارة؛ التمويل؛ حدود الموارد والقدرات البشرية؛ موطن ضعف المؤسسات؛ تنمية الهياكل الأساسية؛ نهج الإدارة المتكاملة؛ مؤشر الضعف؛ تحسين عمليات التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة.

(ب) في المائدة المستديرة لوزراء بلدان المحيط الهادئ المعنية بالتنمية المستدامة التي عقدت في أوكلاند، في نيوزيلندا يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عرضت الدول الجزرية الصغيرة النامية لمنطقة المحيط الهادئ أولوياتها للعمل المستقبلي، لكنها لم تُرتب هذه الأولويات. وقد عُرِضت هنا كما هي.

— — — — —